



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

# الدين العام في الأردن

هل تمكنت الحكومة من السيطرة على الدين العام؟

أيلول ٢٠١٩



#ملخص\_سياسات

## ملخص سياسات: هل تمكنت الحكومة من السيطرة على الدين العام؟

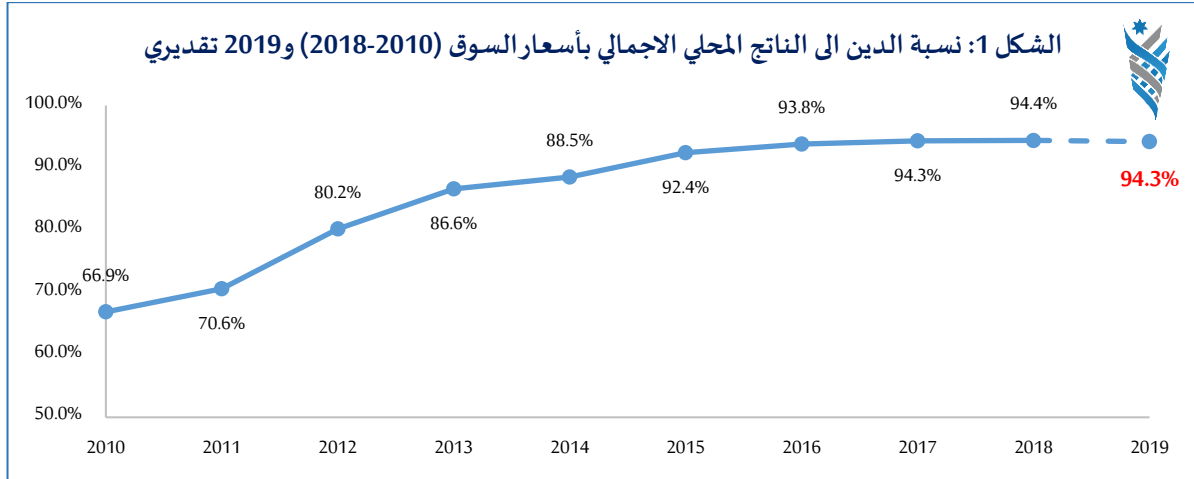
يعتبر الدين العام من أهم العوامل المؤثرة على سياسات الحكومة الاقتصادية وخصوصاً المالية والنقدية منها، وتعتبر معالجة مسألة تراكم ونمو الدين العام من أهم المسائل التي يتوجب على الأردن التعامل معها بما يساهم في الحفاظ على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي وصولاً إلى سياسات اقتصادية مستقرة.

وصل إجمالي الدين العام الأردني في نهاية شهر حزيران 2019 إلى 29.5 مليار دينار بحسب بيانات البنك المركزي، إذ ارتفع بمقدار 1.2 مليار خلال الست أشهر الأولى من العام الحالي وبنسبة 4.2% عما كان عليه في نهاية العام 2018. وتعتبر نسبة الزيادة في الدين العام خلال الستة شهور الأولى من العام الحالي مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بنسبة الزيادة السنوية في الدين العام، حيث أن هذه النسبة تكاد تقارب نسب النمو السنوي في الدين العام خلال الثلاثة أعوام الأخيرة (2016، 2017، 2018). ورغم اتخاذ معدلات الزيادة في الدين العام منحنى تنازلي منذ العام 2012 إلا أنها كانت على الدوام أعلى من معدلات النمو الاقتصادي، كما أنها عادت للارتفاع خلال النصف الأول من العام 2019.

وقد كان السبب الرئيسي للزيادة في الدين العام خلال الست أشهر الأولى هو الارتفاع في الدين العام الداخلي؛ إذ ارتفع الدين العام الداخلي خلال الست شهور الأولى من العام الحالي بمقدار 893.4 مليون دينار، فيما ارتفع الدين العام الخارجي بمقدار 316.8 مليون دينار (الجدول 1).

الشهر/السنة	حجم الدين العام الداخلي	حجم الدين العام الخارجي	حجم التغير في الدين العام الداخلي	حجم التغير في الدين العام الخارجي
كانون الثاني/2019	16475	12056.9	254.3	-30.6
شباط/2019	16540.6	12073.9	65.6	17
آذار/2019	16837.8	12076.7	297.2	2.8
نيسان/2019	16938.6	12017.9	100.8	-58.8
أيار/2019	17055.2	12209	116.6	191.1
حزيران/2019	17114.1	12404.3	58.9	195.3
<b>المجموع</b>	<b>29518.4</b>	<b>29518.4</b>	<b>893.4</b>	<b>316.8</b>

ومما يجدر الإشارة إليه، أنه وفي ظل الزيادة التي حققها الدين العام (1.2 مليار دينار) في النصف الأول من العام 2019، وإذا ما تم افتراض ثباته عند 29.5 مليار دينار حتى نهاية العام الحالي، تشير التحليلات بأنه وفي حال نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.4% في نهاية العام (حسب توقعات صندوق النقد الدولي)، فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2019 سوف تستقر عند حوالي 94.3% (الشكل 1).



#### الخلاصة:

بناء على ما ورد أعلاه، فإن نسبة المديونية بافتراض معدل نمو اسمي بمقدار 4.4% لن تؤدي إلى زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهناك بعض المساعدات التي سترد إلى الموازنة قبل نهاية العام. لذلك، سيكون من الصعب توقع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بدقة.



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

فاكس: +٩١٢ ٦٥١١ ٦٣٧٦

هاتف: +٩١٢ ٦٥١١ ٦٤٧٦

info@jsf.org

www.jsf.org

 /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan